

المحاضرة الثامنة والعشرون:

مؤتمر طرابلس وتأسيس الدولة الجزائرية، وأزمة صائفة 1962

أولاً: مؤتمر طرابلس وتأسيس الدولة الجزائرية:

انعقد المؤتمر في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 28 ماي و07 جوان 1962، لجملة من الأسباب يمكن تحديدها، من خلال المواضيع الرئيسية التي طرحت على جدول الأعمال، حيث تضمنت المصادقة على برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني، و تعيين فريق قيادي جديد، مكلف بتطبيق هذا الأخير¹. هذا المؤتمر حضرته قيادات الثورة السياسية والعسكرية كأعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم **بن يوسف بن خدة** والقيادة العامة لأركان الحرب وعلى رأسهم **العقيد هواري بومدين** وقادت الولايات وبعض المسؤولين الذين أفرج عنهم بعد توقيع اتفاقية إيفيان الثانية، وخلال هذا المؤتمر تم تحديد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن بين ما جاء فيه ما يلي:²

• الاختيارات السياسية:

1. تشييد دولة جزائرية عصرية على أسس ديمقراطية.
2. إقرار نظام الحزب الواحد في البلاد.
3. العمل على تجسيد الوحدة المغاربية.
4. العمل على إنشاء وحدة عربية إسلامية.
5. السعي من أجل تكوين وحدة إفريقية.
6. الدعم الفعال للسلم والتعاون الدولي.
7. محاربة الاستعمار و الإمبريالية.
8. دعم الحركات التحررية في العالم.

• الاختيارات الاقتصادية:

1. تبني النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة في البلاد.
2. محاربة الاحتكارات والإقطاعية.
3. مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج.
4. بناء اقتصاد وطني متين.
5. إقرار إصلاح زراعي (الثورة الزراعية).

¹ عيد الوهاب أوسليم، " مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي- جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات"، المجلة الخلدونية، المجلد 06، العدد 01، 01 سبتمبر 2013، ص 155.

² [د.ص.م.]، « مؤتمر طرابلس 1962»، متوفر على الرابط: <https://2u.pw/gUmajDMJ>.

6. تأمين البنوك والتجارة الخارجية.

7. تأمين الثروات الطبيعية.

8. تطوير المنشآت القاعدية الصناعية.

• الاختيارات الاجتماعية والثقافية:

1. رفع مستوى معيشة السكان.

2. تطوير الحياة في الريف.

3. توفير الخدمات الاجتماعية وتحسينها.

4. محو الأمية وتطوير الثقافة في المجتمع.

5. إقرار إجبارية التعليم ومجانيته.

6. مجانية الطب.

7. توفير السكن والعمل لكل مواطن.

ثانياً: أزمة صائفة 1962:

يعتبر الأستاذ فتح الدين ابن زواو بأنّ زمورة* تعتبر من أهم مناطق ومعاقل الثورة الجزائرية، فهي من الناحية الجيوستراتيجية تمتاز بموقع حصين تحيط به جبال عالية، وغابات كثيفة، موقع محوري بالنسبة للولايات الثلاث الفاعلة في الثورة**، ما وفرّ خاصية فريدة جعل منها منطقة عبور واتصال وإمداد، فقدمت بذلك دعماً لوجيستياً حيويًا للثورة، وهذا ما يفسر زخم الأحداث التي شهدتها المنطقة إبان ثورة التحرير والمتمثلة خاصة في:¹

1- المواجهات العسكرية بين المجاهدين والاستعمار الفرنسي التي شهدتها ربوع منطقة زمورة.

2- النزاع المسلح بين جيش التحرير الوطني وأفراد الحركة المصالية.

3- زيارة ديغول المفاجئة.

4- الاجتماع التاريخي لولايات الداخل بزمورة في 25/24 جوان 1962

الظروف العامة لاجتماع زمورة: 24-25 جوان 1962 م:

تمثلت هذه الظروف أساساً في الصراع على السلطة بين مختلف قيادات الثورة الجزائرية، وإن كان هذا الصراع قد ظهرت بوادره منذ مؤتمر الصومام - من قرارات مؤتمر الصومام إعطاء أولوية للسياسي على

* زمورة منطقة برج زمورة تاريخياً تابعة للولاية التاريخية الثالثة (القبائل).

** هذه الولايات هي: الولاية الثالثة (القبائل مركز العمليات العسكرية الكبرى، ومؤتمر الصومام)، الولاية الثانية (الشمال القسنطيني الذي كان مسرحاً لعمليات هجوم 20 أوت 1955)، الولاية الأولى الأوراس (مهد الثورة وقاعدتها)، وهي الآن في عهد الاستقلال بلدية تقع شمال ولاية برج بوعريش.

¹ فتح الدين ابن زواو، " أزمة صائفة 1962 والاجتماع التاريخي لولايات الداخل بزمورة في 24 و 25 جوان 1962"، متوفر على الرابط: بتاريخ: 06 جويلية 2017.

العسكري، وللداخل على الخارج - فإنه لم يُعلن حتى سنة 1962، عندما انفجر في أزمة عُرفت تاريخياً بأزمة 1962¹.

فبعد اتفاقيات إيفيان 19 مارس 1962 سارع قادة الثورة إلى إبرام تحالفات، تجسّد ذلك في مؤتمر طرابلس (ماي وجوان 1962) عند انتخاب المكتب السياسي ليتولى شؤون البلاد فانقسموا إلى فريقين: فريق بقيادة كريم بلقاسم وكان مؤيداً من الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة، وفريق بقيادة أحمد بن بلة والذي كان مدعوماً من هيئة الأركان العامة للجيش بقيادة بومدين. وكل فريق قدّم قائمة للترشح للمكتب السياسي، لكن الخلافات السياسية أجهضت التصويت على أية قائمة.

تعمّقت الأزمة بعدها وتبادل أطرافها الشتائم والاتهامات زارها هوة انقسام ولايات الداخل فبات الوضع السياسي يندرج بانزلاقات خطيرة ما وضع مشروع الثورة الجزائرية على المحكّ.

في هذه الظروف الحرجة تحركت ولايات الداخل وعقدت اجتماعاً في الولاية الثالثة بمنطقة زمورة 24/25/26 جوان 1962، حضره ممثلون عن الولايات: الثانية، الثالثة، والرابعة، كما حضره ممثلون عن فدرالية جبهة التحرير بفرنسا وتونس.

ولايات و مناطق كانت محسوبة على الحكومة المؤقتة، لذلك تغيب عن الاجتماع الولايات الأخرى الموالية لهيئة الأركان (الأولى، الخامسة، السادسة) وحسب شهادة محمد حربي فإن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف قد أرسلوا رسالة مساندة وتأييد للمجتمعين في زمورة واليك تمثيل الولايات كما أورده بن خدة في الوثيقة التي نشرها.

الولاية الثانية: صالح بويندير (المعروف بصوت العرب).

الولاية الثالثة: محند ولد الحاج.

الولاية الرابعة: حسان ويوسف.

المنطقة الحرة للجزائر: الرائد عز الدين.

فيدرالية فرنسا: عمر، قدور

فيدرالية تونس: (لم يورد ابن خدة اسم الممثل).

وبناء على شهادة المجاهدين من زمورة ومنهم صالح شيبان وبوبكر بوفجي فإن واضع تقرير الاجتماع هو "داودي".

أشغال الاجتماع²:

انطلقت الأعمال يوم 24 جوان 1962، ناقش الحاضرون الوضع السياسي المتدهور الذي تعيشه الجزائر عشية الاستقلال (أزمة صائفة 1962)، وفي موقف أولي يميل إلى الحيادية عاب الاجتماع كلا من

¹ فتح الدين ابن زواو، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، فوصفت الأولى بالانقسام والضعف وافتقارها لسلطة القرار، واتهم الثانية بالعصيان. وخلص المجتمعون إلى أن هذا النزاع يحدث فراغا سياسيا ويهدد الوحدة الوطنية.

بناء على هذا التحليل للوضع السياسي قرر المجتمعون في زمورة إنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات لحماية الوحدة الوطنية، أوكلت لها المهام التالية:

- إعداد قوائم المترشحين للجمعية التأسيسية

- تحديد شروط انعقاد المؤتمر الوطني والمشاركة فيه

- تنظيم دمج وحدات الجيش التحرير المعسكرة على الحدود في داخل الولايات (اتخذ هذا القرار للتقليص من صلاحيات هيئة الأركان التي كانت تسيطر على جيش الحدود).

- إدخال الأسلحة المخزنة في الخارج.

- إعلان حالة طوارئ في أقاليم الولايات المشاركة في الاجتماع (تحتسبا لأيّ نشاط مشبوه لهيئة الأركان)، كما دعا المجتمعون الحكومة المؤقتة إلى الوحدة حفاظا على السيادة الوطنية، ونددوا بهيئة الأركان.

ردود فعل أطراف الأزمة وقيادات الثورة على قرارات زمورة:¹

حمل وفد بقيادة الدكتور سعيد حرموش والرائد عز الدين (قائد المنطقة الحرة للجزائر) قرارات الاجتماع إلى تونس لإبلاغ جميع أعضاء الحكومة المؤقتة بها، فوافق آيت أحمد ومحمد بوضياف، وقبل رابح بيطاط مناقشتها، في حين عارض أحمد بن بلة ♦ ومحمد خيضر، وهذا الأخير استقال من الحكومة مباشرة، وقال عن الاجتماع: " لقد شكلتم حكومة بالداخل إذن " وأعجب بومدين من موقف خيضر وقال: " إن خيضر هذا رجل".

نتائج اجتماع زمورة على مستقبل الجزائر والثورة الجزائرية:²

كنا قد أسلفنا الذكر أن مؤتمر زمورة كان محسوبا على الحكومة المؤقتة وهذا ما عكسه تمثيل الولايات التي لم نصابها في الاجتماع، لذلك وإن حاول المجتمعون إبراز الحياد في حل الأزمة فإنهم مع ذلك لم يستطيعوا تناسي خلافاتهم مع هيئة الأركان، تجلى هذا عندما اتهم المؤتمر هذه الهيئة بالعصيان وسنّ قرارات لشلّ نشاطها في القاعدتين الحدوديتين الشرقية والغربية وولايات الداخل. وبذلك يكون اجتماع زمورة قد هيأ الأجواء للحكومة المؤقتة لاتخاذ القرار الحاسم والمتمثل في إقالة هيئة الأركان العامة للجيش وعزل قائدها وإسقاط رتبهم العسكرية ومسّ ذلك هواربي بومدين، والرائدين علي منجلي، وقايد أحمد، وهذا القرار صدر بعد أربعة أيام فقط من انتهاء أشغال الاجتماع.

وعليه فمن المحتمل أن يكون قرار عزل هيئة الأركان قد أثير في مؤتمر زمورة، فأمر خطير كهذا لم يكن لحكومة ابن خدة أن تُقدم عليه دون أن تستشير فيه ولايات الداخل الثلاث (الثانية والثالثة والرابعة) وهي

¹ ربما يتعجب الطلبة عن سبب اعتمادنا على الأستاذ فتح الدين لأننا لمسنا فيه الكثير من الدقة والجدية في تناول أحداث الأزمة. ♦ وذلك حسب ما رواه المجاهد بوبكر بوفجي للأستاذ فتح الله ابن زواو وما ذكرته المصادر فإن بن بلة شدّ بيده على جبهته " أصيب بصداع عندما علم بقرارات اجتماع زمورة.

² فتح الدين ابن زواو، مرجع سابق.

ولايات لها الوزن السياسي والعسكري ما يجعل الحكومة المؤقتة تعول عليها في قطع رأس جهاز عسكري قوي كهيئة الأركان.

بعدها انفجرت الأزمة حيث رفضت هيئة الأركان الإقالة، وباتت ترغب في تدمير سلطة الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، لذلك أعلنت التمرد الصريح وباشرت العمل المسلح فحدث صراع دامي بين الطرفين وإذا كان البعض، حمل مؤتمر زمورة نتيجة هذه التداعيات فإن الحقائق التاريخية تؤكد أن هذا المؤتمر ما هو إلا القطرة التي أفاضت الكأس لأزمة قديمة مختمة ظهرت بوادرها منذ مؤتمر الصومام ♦ ولما كانت الأولوية متجهة إلى تحرير البلاد فقد بقيت في طي الكتمان لتعلن عشية الاستقلال في مؤتمر طرابلس (ماي، جوان 1962) ثم تأخذ تلك الأبعاد في اجتماع زمورة وما بعده.

والحق أن اجتماع زمورة مثل بداية النهاية لتلك الأزمة لأنه عجل بانفجارها في زمن قياسي فالبلاد كانت لا تتحمل في تلك الفترة الحرجة من تاريخها بقاء أزمة خطيرة من هذا النوع تهز أركان المؤسسات القيادية للثورة، فكانت الضرورة تفرض إيجاد الحلول السريعة، ولما اختار اجتماع زمورة إحدى هذه الحلول وقع الطلاق بين الحكومة وهيئة الأركان، واندلعت الحرب الأهلية (جويلية وأوت 1962) ما عجل في النهاية من انفراج الأزمة، عندما تنازلت الطائفة المؤيدة لمؤتمر زمورة " جماعة تيزي وزو " عن السلطة لصالح " جماعة تلمسان " حفاظا على الاستقلال والوحدة الوطنية.